6 العراق وحرب سنة 1948: مرآة العراق وفوضاه

تشارلز تريپ Charles Tripp

كان دور العراق في حرب سنة 1948 بين بين، أي جامعاً بين ضدّين، زعماؤه كانوا الأوائل في الدعوة إلىٰ تدخّل عسكري منسّق في فلسطين من قِبل جيوش الدول العربية، رغم جيشه، حين نجد أنّه أكبر قوة عربية مفردة في فلسطين عند انتهاء الحرب، لم يفعل سوى القليل إلىٰ جانب احتلاله مواقع دفاعية على التلال في الضفَّة الغربيّة. وبالمثل، دعا الوزراء العراقيون المرة تلو المرة إلىٰ فرض مقاطعة نفطية وتجارية عربية على الدول الغربية المسانِدة لتقسيم فلسطين، ومع ذلك لم يفعلوا شيئاً لتنفيذ ما دعوا إليه. وخلال الحرب ذاتها، رفض العراق من حيث المبدأ جميع دعوات وقف إطلاق النار، ولكنَّه أخفق في دعم هذا الرفض بمزيد من الاستراتيجيَّات العسكرية الفعَّالة. وبعد انتهاء القتال، رفضت الحكومة العراقية أن تُشارك في محادثات الهدنة، وبدت وكأنّها تحصر همّها فقط في سحب قواتها بأسرع ما يمكن.

إن التباين المفضوح بين الكلام البلاغي الذي يرفض المهاودة الصادر عن الحكومات العراقية المتعاقبة من جهة، وطبيعة أعمالها الأقرب إلىٰ الضعف، جعلت هذه الحكومات عرضة للاتهام بالنفاق والتعامل بوجهين. هكذا كان الأمر آنذاك في العراق وفي غيره من أجزاء الشرق الأوسط. وهذا ما حدا برئيس وزراء العراق في ذلك الحين، نوري السعيد، أن يشكِّل لجنة برلمانية للتحقيق في الحرب، وذلك في شهر شباط (فبراير) 1949. إن هذه الوثيقة الفذّة

ـ تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين ـ نشرتها الحكومة العراقية في شهر أيلول (سبتمبر) 1949، وقد وفّرت فرصة لاطّلاع الناس على مضمونها، وكذلك لتبرئة مواقف الحكومات العراقية المتعاقبة ومواقف القادة العسكريين في السنوات السابقة لسنة 1948 وخلال الحرب ذاتها.

إن هذه اللجنة، التي كانت برئاسة عبد الله الدملوجي، أعدّت تقريراً وملفاً للملاحق عن قضية فلسطين بدءاً من مؤتمر لندن في سنة 1939 إلىٰ ما بعده. وقد تناول التقرير الاجتماعات الرئيسة لمجلس جامعة الدول العربيَّة والتوصيات الصادرة عن لجنتيه السياسية والعسكرية. أضفى التقرير بشكل عام صورة حسنة على السياسيين العراقيين أمثال نوري السعيد نفسه، وصالح جبر، وفاضل الجمالي، وكذلك على الجيش العراقي، وقادته. ورسمت هذه الصورة على خلفية غدر بريطاني، وعداء أمريكي، وتفكُّك في الوحدة الفلسطينيَّة، وتذبذب وضعف الدول العربية الأخرى، وخاصة مصر ودول الخليج. وأية أخطاء عزيت إلىٰ العراقيين كانت في التقرير ثانوية جداً قياساً إلىٰ أخطاء اللاعبين الآخرين[1]. إن التقرير الذي لاذ بالصمت عن أمور عدة من جوانب الحرب وخلفيتها، شدَّد مع ذلك على اختلاف وجهات النظر، والمنافسات، وعدم وحدة الدول العربية. ظل هذا التقرير حتى ثورة سنة 1958 الرواية العراقية الرسمية لحرب سنة 1948، مخلفاً الانطباع بأن هذه المرحلة وإن لم تكن بأي حال مرحلة مجيدة في تاريخ العراق أو التاريخ العربي، فإن ما يدعو إلىٰ خجل العراقيين من هذه المرحلة أقل مما يدعو معظم الآخرين.

فبعد سنة 1958 ظهرت سير أخرى لهذه الأحداث، وهذه السِّير شكَّلت جزءاً من الإدانة العامة للنظام الملكي في العراق، وكانت صدى لاتهامات مماثلة وُجِّهت إلىٰ الحكومتين السورية والمصرية، من قِبل صغار الضبّاط الذين

(1) تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين (بغداد، 1949) ص 1 و2 و42 ـ 46.

استولوا على السلطة في هذه البلدان. وهكذا، فإن إخفاق حكومات العراق في ذلك الحين في العمل بصورة فعّالة أكثر للدفاع عن فلسطين العربية، وإخضاع القوة العسكرية العراقية التي أرسلت إلىٰ فلسطين لخطط الضم التي وضعها الملك عبد الله ملك شرق الأردن، ورضوخ نظام الحكم الهاشمي لأولياء أمره البريطانيين، هذه الأمور برزت في الروايات العراقية عن تلك المدة، والتي نُشرت بعد سقوط النظام الملكي. مع ذلك، حتى في تلك الروايات، بقي شيء من روح التقرير البرلماني الصادر سنة 1949. فالجيش العراقي خاصة، وبعض رجال الدولة العراقيين عامة، ظلّت صورتهم مشرّفة، بعكس صور رجال الدولة في البلدان العربية الأخرى[2].

هذه كلها روايات في خدمة السلطة، ولما كانت السلطة متداولة من يد إلىٰ يد أخرى، كذلك كانت الروايات تتبدل من عهد إلىٰ عهد. بيد أن الهدف بقي إلىٰ حد كبير هو ذاته: إنه توجيه اللوم بشأن نكبة فلسطين التي لا يمكن إنكارها. ومع أنّها تبعث على الرضا شأنها شأن ما قد تكونه المهاترات أحياناً، يبدو في نهاية الأمر أن رؤية حالات الإبهام التي اتصفت بها الحكومات العراقية المتعاقبة، هي أكثر تعبيراً عن الطبيعة المركبة للدولة العراقية بحد ذاتها، من مجرد كونها أمثلة على سوء النية. إن التوترات التي كانت حفلت بها مختلف جوانب تركيبة الدولة خرجت إلىٰ العلن من أحداث سنة 1948. ولكن هذا لا يبرىء الأفراد المعنيين من مسؤوليتهم كلاعبين سياسيين. إلاّ أنه يتطلب أخذ سياق قراراتهم مأخذ الجد، والسياق الأساس، في هذا الصدد، هو الدولة العراقية التي كانوا يعملون باسمها.

إن ما يدعيه هذا الفصل من الكتاب هو أن مشاركة العراق في حرب

---

(2) راجع صالح صائب الجبوري: «محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية» (بيروت ـ 1970)، وخليل سعيد «تاريخ الجيش العراقي في فلسطين 1948 ـ 1949» (بغداد ـ 1989)، وفوزي أحمد «عبد السلام محمد عارف» (بغداد ـ 1989) ص 23 ـ 25.

1948، تخرج إلىٰ العلن الطرق العديدة التي يمكن بواسطتها توصيف تلك الدولة. فقد تشكّلت دولة العراق من عدد من العناصر التي خلقت بيئة مؤسَّساتية وتصورية محدّدة المعالم تشكَّلت بنتيجتها سياسات الدولة العراقية. فما من دولة هي دولة وحيدة السياق، أي لا يتبدّل الفرد فيها، مهما كانت الصورة التي قد يعرضها حكّامها. ففي هذا الصدد، ليست الدولة العراقية استثناء، ذلك أنّها كانت ساحة منافسات بين قوى مختلفة تحاول أن تربح السيطرة عليها باعتبارها جهازاً للسلطة ولدمجها في رواية لا شك فيها من اختيار المتنافسين. إن هذه الحقائق عن الدولة العراقية مدينة في الكثير منها إلىٰ تاريخ الدولة. وكذلك إلىٰ القوى الاجتماعية التي مالأها ذلك التاريخ، وكذلك الساحات المتخيلة التي تغذّيها هذه القوى.

العراق هو دولة صنعتها الإمبريالية البريطانية في المقام **الأول**. وكان هذا أمراً ذا أهمية دائمة لأولئك الذين كانوا يرغبون في التمسّك بالسلطة ضمن الدولة ولا يمكن تجاهل هذا الأمر بأمان. **ثانياً**، العراق كان تكوينه أيضاً كدولة هاشمية تحكمها أسرة فرضتها في أول الأمر بريطانيا، ولكن لاهتماماتها الخاصّة، ضمن العراق وإلىٰ ما هو أبعد من العراق. **ثالثاً**، كان العراق دولة عربية. وكان لهذا الواقع رنينه، إذ طرح السؤال عن ماهية نظرة العراقيين للدولة ولبعضهم بعضاً. وإقليمياً، طرح السؤال عن الدور المتوقع من العراق أن يؤديه كدولة عربية، وإلىٰ أية درجة توجد فوارق رئيسية في الرأي بشأن مطالب العرب، كمقابل لمطالب الوطنية العراقية.

أخيراً، يمكن النظر إلىٰ العراق كنظام حكم سلطوي، يمارس هيمنة معينة على مجتمع غير مستقرّ. والذين ينشدون إضفاء الشرعية على قيادتهم للدولة كانوا بحاجة إلىٰ توجيه انتباه خاص إلىٰ لغات السلطة. إن مجتمع العراق الذي يتّسم بعمق عدم المساواة سلك في سيره خطوطاً متعرجة رسمها الاختلاف الإثني، والطائفي والاقتصادي والاجتماعي، وكانت أحياناً تعزّز المجتمع

بصورة مشتركة، ولكنَّها في أحيان أخرى كانت تزيد من تفتت ذلك المجتمع. ومع حلول الأربعينيات من القرن العشرين، أدّى الاحتجاج الاجتماعي الواسع في الفضاءات الجديدة التي أوجدتها الدولة الآخذة بالمركزية والمدنية، ونشوء العمل السياسي الجماهيري، إلىٰ انشغال النخب الحاكمة بمسائل حفظ النظام واضطراب النظام. علاوة على ذلك، فإن هذا الانشغال أثار مسألة دور القوّات المسلَّحة، ليس كأداة للدولة في المنطقة فحسب، بل كضامنة لنوع معين من النظام السياسي ضمن العراق ذاته.

ففي سياق سنة 1948، كانت أهمية هذه الجوانب من الدولة العراقية تكمن في أن قضية فلسطين كانت لها القدرة على التأثير في كل جانب منها بطُرق مختلفة. فمنذ زمن طويل كانت قضية فلسطين بؤرة جمع الشمل للشعور المعادي لبريطانيا وللإمبريالية في العراق، الأمر الذي وضع النخبة السياسية في وضع صعب نظراً لاستمرار سلطة بريطانيا العظمى في العراق. ثانياً، إن قضية فلسطين بمستواها الرمزي، كانت بالنسبة للهاشميين، مرتبطة بذكرى الثورة العربية والآمال الخائبة في تلك الحقبة من الزمن. ومن حيث السياسة في واقعها، كانت قضية فلسطين ذات صلة بطموحات الملك عبد الله، ملك شرق الأردن، حيث كان الوصي على عرش العراق عبد الإله يحاول أن يجيّرها لمصلحته.

ولم تكن فلسطين، بطبيعة الحال، مجرد قضية همّها محصور بالهاشميين. فهي كقضية ومثال، مسألة مركزية للعروبة في العراق. والموقف الذي يُتّخذ من قضية فلسطين إنما يساعد في تحديد وجهة نظر الكثيرين في هوية العراق العربية خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. وهذا ما طرح أسئلة عن ولاء المجموعات المختلفة من سكان العراق، عرباً وغير عرب، للدولة العراقية أو لمفهوم معين للدولة. والمسألة لذلك يمكن أن تزيد حدة الخلافات بين الأكراد والعرب، وبين الشيعة

العرب والسنّة العرب الذين كانت وجهات نظرهم كثيراً ما تتعارض في موضوع مضامين العروبة في سياق سياسات الدولة. والأمر الأكثر حدّة، هو أن قضية فلسطين أثارت شكوكاً في مستقبل الجالية اليهودية الكبيرة في العراق التي مضى زمن طويل على وجودها.

وأخيراً، أوجدت قضية فلسطين أساساً للغة خاصة بإضفاء الشرعية في نطاق السياسة العراقية تجاهلها السياسيُّون وشكَّل تجاهلهم لها خطراً عليهم. لقد كانت لغةً تستخدم تكراراً وفي أكثر الأحيان كانت هناك مغالاة في استخدامها، وسبب ذلك بالضبط هو قدرتها على تحريك أقسام هامّة من المجتمع العراقي. وهي بذلك وفَّرت فرصة لأولئك الذين في قيادة الدولة لخلق أتباع لهم واستبعاد لغات الثورة الاجتماعية الأكثر تجذّراً. بيد أن استخدامها كان ينطوي بوضوح على عواقب حقيقيَّة لعمل الدولة. ثم إن السياسات الناجمة عن ذلك، على تواضعها مقارنة مع الكلام البلاغي، وسَّعت الهوّة المربكة بين ادعاءات الذين يحكمون الدولة العراقية من جهة وأعمال هذه الدولة من جهة أخرى، وهو الأمر الذي أسهم في خيبة أمل الكثيرين.

وخلال الثلاثينيات من القرن العشرين، ومع ما رافق تلك السنوات من توتر في فلسطين ذاتها، وما حدث في العراق من بروز ضبّاط في الجيش وسياسيين ألهبت حماستهم رؤية عروبية، أصبحت قضية فلسطين في المقدمة من الحياة العامّة العراقية. إن العمل السياسي الذي مارسه نادي المثنى، وعمل لجنة الدفاع عن فلسطين، وأنشطة أفراد من أمثال الضابط في الجيش العراقي فوزي القاوقجي (الذي صار لاحقاً قائد جيش الإنقاذ العربي في سنة 1948) وآخرين، وكذلك تأثير رجال من أمثال القومي العربي ساطع الحصري، ومجموعة كبيرة من المعلمين الفلسطينيين في قطاع التربية، كان لهؤلاء جميعاً تأثيرهم في حياة العراق. ومع وصول مفتي فلسطين المنفي، الحاج أمين الحسيني، إلى بغداد في سنة 1939، وانضمامه إلى الأوساط المحيطة برشيد

عالي الكيلاني، بدا أن الاهتمام بالمسائل الفلسطينية صار طاغياً[3]. بيد أن هذه التطورات أخرجت التوترات الموجودة ضمن الدولة العراقية إلى العلن، وأسهمت في اتخاذ القرار البريطاني بالتدخل في سنة 1941 أدَّى التدخّل البريطاني إلىٰ تشتيت اللاعبين الرئيسيين، ولكنه لم يتمكّن من حل أسباب القلق التي أدَّت إلىٰ انشغال العراق بالمسائل الفلسطينيَّة. هذه الملامح أعادت تأكيد نفسها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وصاغت أعمال الدولة العراقية، كما أنَّها وضعت حدوداً لها خلال سنة 1948 إلى حدّ ما.

التمهيد للحرب: 1946 ـ 1947

خلال هذه المدة، ومع ترجيح تقسيم فلسطين، دأب رجال الدولة العراقيون على دعوة البلدان العربية إلىٰ الإعداد لحملة عسكرية ووضع كبار الضبّاط العراقيين الخطط اللازمة. غير أن تشجيع الخيار العسكري، وإن بدا راديكالياً وغير مهاود، كان أيضاً طريقة للاحتفاظ بالسيطرة على الوضع. استهوت هذه الحالة الحكومات العراقية كثيراً. فقد سعت هذه الحكومات بهذه الطريقة إلىٰ كبح أنشطة عبد الله ملك شرق الأردن والحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وطموحاتهما، طوّرت موقفاً عراقياً هدفه عدم حصول أية دولة عربية أخرى على ميزة تنفرد بها في فلسطين. وفي الوقت ذاته، سعت إلىٰ التأكّد من عدم استغلال المعارضة لقضية فلسطين كذريعة لخلق اضطراب في العراق. وفي كل هذه الحسابات، لم يكن لفكرة فلسطين مستقلة غير مكان صغير جداً.

ففي سنة 1946 شجعت الإجراءات الليبرالية التي أقدم عليها توفيق السويدي، عودة الحياة العامة إلى الظهور بما فيها من مماحكات، كما أن

(3) راجع مايكل إيّل «النزاع الفلسطيني في تاريخ العراق الحديث» «The Palestine Conflict in the History of Modern Iraq» (لندن ـ 1984) ص 30 ـ 106.

مشاعر الاستياء من انعدام المساواة الذي مضى عليه زمن طويل، والهموم الراهنة الناجمة عن البطالة والتَضَخُّم، كان لها صوت عال في هذه المماحكات. لقد نشط الحزب الشيوعي العراقي، وانتعشت النقابات، ونظّمت الإضرابات. أما في المناطق الكردية، فقد انبثقت حركة قومية كردية أكثر راديكالية، واحتجاجات اجتماعية[4]. وفي مواجهة تيار من اختلال النظام بدا أنَّه لن يهدأ، دقَّ الوصي على العرش وعدد من زملاء رئيس الوزراء ناقوس الخطر. أقيل السويدي وتبعت إقالته أعمال قمع، نظمها أولاً رئيس الوزراء الأخرق، أرشد العمري، ثم، بدءاً من تشرين الثاني (نوفمبر) 1946، نوري السعيد الأكثر مهارةً وفاعلية.

أوقع نوري السعيد المعارضة في حالة من الإرباك، وسدَّد ضربة قاسية إلىٰ الحزب الشيوعي العراقي باعتقاله عدداً من قادته، ومهَّد الطريق لانتخابات تعيد له تأكيد سلطته وسلطة حلفائه. لم تختف أسباب اضطراب الوضع، ولكن الإضرابات والمظاهرات التي انتشرت في العام السابق تلاشت في ظل مزيج من وصاية نوري السعيد وإجراءاته القمعيَّة. وهذا ما أتاح لنوري السعيد أن يرجع إلىٰ الظل وأن يضمن تعيين صنيعته صالح جبر رئيساً للوزراء في آذار (مارس) 1947. كان صالح جبر أول رئيس وزراء من الشيعة في العراق، وتسبَّب تعيينه في إزعاج بعض الذين كانوا يعتبرون سيطرة السُّنَّة على الدولة أمراً مسلَّماً به. غير أنَّ آخرين ارتاحوا لهذه البداية الجديدة في الظاهر ومنحوه فائدة الشك رغم ارتباطه المعروف بنوري السعيد.

على هذه الخلفية السياسية كان التتابع المعروف للأحداث المتعلِّقة

---

(4) حنا بطاطو «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق» The Old Social Calsses and the Rveolutionary Movements of Iraq (برنستون، نيوجرسي، 1982) ص 530 ـ 32، وديڤيد ماكدوال «تاريخ حديث للأكراد» A Modern History of the Kurds (لندن ـ 1996) ص 293 ـ 98.

بفلسطين، والتي كانت تتطلّب ردوداً من جميع الحكومات العربية، ومن ضمنها حكومة العراق. وفي مجرى تنظيم ردّ العراق كانت عيون صالح جبر، ونوري السعيد وآخرين تحدّق في احتمال حدوث اضطراب داخلي. بيد أنّهم كانوا مضطرّين أيضاً للتركيز على سلوك الدول العربية الأخرى، بعد أن تمّ تشكيل جامعة الدول العربية، وبذلك قلما كان بالإمكان التستر على غياب أي تنظيم متفق عليه للعلاقات بين البلدان العربية. إن هذا التركيز الثنائي أدّى إلىٰ ردود متنوعة. لقد حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة أن تحتفظ بسيطرته على الوضع، وكانت قليلة المجازفة وعاملة على الحد من قدرة القضية الفلسطينيَّة على جعل الحكم في العراق في وضع حرج، وعاملة على عدم تعرّض مصالح العراق الإقليمية للخطر. وهذه الاهتمامات، التي لم يكن فيها مستقبل فلسطين سوى جزء ـ وفي الأغلب مجرد جزء صغير ـ من حسابات الحكومة، شكّلت أساس سلوك العراق الدولة في سنة 1948 الحرجة.

كان ثمة نوعان من الكلام قيد التداول. على المستوى الرمزي، كان رجال الدولة في العراق يعبّرون عن وجهات نظر راديكالية وغير متساهلة بالنسبة لمستقبل فلسطين. فخلال النصف الأول من سنة 1946، وبتشجيع من نوري السعيد، اتخذ البرلمان العراقي سلسلة من القرارات الشديدة اللهجة بشأن مسألة فلسطين، مستعيداً النقد الموجَّه إلىٰ الكتاب الأبيض الصادر سنة 1939. في الواقع كان نوري السعيد معروفاً بتأييده الكتاب الأبيض. ومع ذلك، فإن تدخّله ضبط سير النقاش. إن فاضل الجمالي، (المدير العام لوزارة الخارجية العراقية حتى شهر أيار (مايو) 1946، عندما أصبح وزيراً للخارجية) تحوّل من موقفه السابق عندما كان مدافعاً عن مصلحة العراق في فلسطين أمام لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية لأسباب ذرائعية واستراتيجيَّة، إلىٰ موقف أكثر راديكالية بشكل ملحوظ في اجتماع جامعة الدول العربيَّة الذي انعقد في بلودان في شهر حزيران (يونيو) 1946[5]. وهو دعا إلىٰ فرض عقوبات ومقاطعة الولايات المتحدة

(5) كان الجمالي قد حاجج أمام لجنة التحقيق الإنكلو أمريكية بأن للعراق مصلحة مشروعة =

وبريطانيا العظمى نفطياً ـ وشجب موقف المملكة العربية السعودية ومصر عندما اختلف ممثلاهما معه في الرأي. إن قرارات بلودان السرِّيَّة التي هدَّدت بأعمال ثأر اقتصادية ضد المصالح التجارية الأمريكية والبريطانية إذا حاولت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا تنفيذ توصيات لجنة التحقيق الأنكلو ـ أمريكية كانت مجرد لفتة في هذا الاتجاه[6].

وعلى غرار ذلك، أثار وفد العراق إلىٰ اجتماع جامعة الدول العربيَّة المنعقد في كانون الأول (ديسمبر) 1946، وللمرّة الأولى، إمكانية إرسال قوة عربية مسلَّحة مشتركة إلىٰ فلسطين. إلاَّ أنه أقر بأن اقتراحاً من هذا القبيل يتطلَّب موافقة بريطانيا، ورأى أنَّه في حالة عدم إعطاء هذه الموافقة، يجب على الدول العربية أن تسلّح عرب فلسطين[7]. وعلى أثر انهيار محادثات لندن بشأن فلسطين وإحالة المسألة من قِبل بيفن إلىٰ الأُمم المتّحدة في شهر شباط (فبراير) 1947، استخدم نوري السعيد البرلمان العراقي مرة أخرى لإقرار سلسلة من القرارات التي تحثّ الدول العربية على وحدة الكلمة في إعلان فلسطين دولة عربية مستقلَّة، وتهديد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى بعقوبات اقتصادية وإعلان حظر على إرسال مواد أولية إلىٰ المصانع الصهيونية في فلسطين. وبدا أن الحكومة العراقية قد تقطع النفط عن مصفاة حيفا، ولو أن ذلك لم يرد ذكره بشكل واضح[8].

= في فلسطين بسبب مركزية ميناء حيفا بالنسبة لأمنه الاقتصادي، سواء لكونه ميناء ولأنه مصب خط أنابيب النفط العراقي الرئيسي. انظر مؤيد إبراهيم الونداوي في كتابه «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية 1945 ـ 1958» (أطروحة دكتوراه، جامعة ريدنغ، 1989) ص 112 ـ 12.

(6) «تقرير لجنة التحقيق» ص 14 و55 ـ 61، ووندواي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 113 ـ 14.

(7) ايبل «النزاع الفلسطيني» ص ص: 156 ـ 57.

(8) عبد الرزَّاق الحسني «تاريخ الوزارات العراقية» (بيروت ـ 1982) المجلد السابع ص 155 ـ 56.

في شهر أيلول (سبتمبر) 1947 حمل صالح جبر بشدة في صوفر على مقترحات التقسيم وأعلن التزام العراق بمقاطعة الدول الغربية نفطياً إذا فعلت المملكة العربية السعودية مثل ذلك. وهو دعا أيضاً إلىٰ استعداد الجيوش العربية للقيام بتدخّل عسكري منسّق. وقد كانت الدول العربية الأخرى مستعدة على الأقل للنظر في هذه الإمكانية، ولكنَّها رأت أن فرض العقوبات التجارية والنفطية كان أمراً بالغ الراديكالية. وهذا ما ساعد على تحديد شكل المباحثات التي جرت في اجتماع جامعة الدول العربيَّة في عاليه في تشرين الأول (أكتوبر) 1947. لقد أقنع الوفد العراقي جامعة الدول العربية بتشكيل لجنة عسكرية، برئاسة مساعد رئيس الأركان العراقي، الجنرال إسماعيل صفوت، للنظر في الوضع العسكري في فلسطين. وأول تقرير وضعه إسماعيل صفوت بتاريخ 9 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1947 دعا إلىٰ تجنيد وتدريب متطوعين للقتال في فلسطين وإمداد الفلسطينيين بالسلاح. كما أنَّه أوصى بأن تحشد الدول العربية جيوشها على حدود فلسطين وأن تشكّل قيادة عسكرية عربية موحدة وأن تستعد أسلحة الجو العربية لمهاجمة خطوط الإمداد الصهيونية[9].

إن تصويت الأُمم المتّحدة بالموافقة على تقسيم فلسطين في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1947، وإعلان بريطانيا أنها ستنسحب من فلسطين في شهر أيار (مايو) 1948 زاد الشعور بالأمة. فقد انطلقت مظاهرات الاحتجاج في العراق وأخذت حكومة العراق ومنتقدوها يتباريان من حيث ضمان أن تكون هذه المظاهرات لخدمة أعراض كل منهما. وقد أفلح صالح جبر، إلىٰ حد كبير، في ضمان ألا تكون حكومته الهدف الرئيسي ـ وهذا أمر كان يتسبَّب في منتهى القلق المسوغ، وهو ما أثبتته أحداث كانون الثاني (يناير) 1948. وبدافع الحرص

(9) «تقرير لجنة التحقيق» ص 20 ـ 21 (اجتماع عاليه) ص 123 ـ 25 (التوصيات الرئيسية في التقرير الأول للجنة العسكرية) ص 132 ـ 33، (نص التقرير الأول للجنة العسكرية).

على الظهور بأنه يقوم بعمل ما، طلب صالح جبر من الملك عبد الله ملك شرق الأردن أن يسمح بإرسال كتيبة من القوات العراقية إلىٰ الحدود مع فلسطين. ولكن عبد الله رفض، فكان على صالح جبر أن يجد طرقاً رمزية أخرى لتأكيد التزامه العلني بمنع تقسيم فلسطين[10].

كان هذا جلياً في الاجتماع الذي عقدته جامعة الدول العربيَّة في القاهرة في كانون الأول (ديسمبر) 1947 عندما حمل صالح جبر على الدول العربية الأخرى لتقاعسها وأنّبها بسبب إخفاقها في تقبّل مختلف الاقتراحات العراقية. ومع ذلك أعلن أنه لم يفت أوان العمل وحثّ على التنفيذ الفوري لاتفاقات بلودان السرِّيَّة وتنفيذ التوصيات التي احتواها التقرير الثاني الذي أعدته اللجنة العسكرية برئاسة إسماعيل صفوت. إن هذه التوصيات أهابت بالدول العربية أن تلتزم بتشكيل قيادة مشتركة على الفور وتشكيل هيئة تخطيط لتنظيم أي عمل عسكري جماعي من المحتمل الإقدام عليه باسم عرب فلسطين[11]. وقال صالح جبر أن هذه الخطوة وحدها من شأنّها أن تحول دون إقامة دولة يهودية.

تم إرسال نوري السعيد إلىٰ القاهرة بطلب من البريطانيين ليمارس تأثيراً على صالح جبر لتخفيف لهجته، ولكنه بدلاً من ذلك دعمه وانتقد الدول العربية الأخرى لعدم قيامها إلاَّ بالقليل من العمل لمساعدة الفلسطينيين. كما أنّه اغتنم الفرصة لإحراج حكومة المملكة العربية السعودية بأن طلب منها أن تشارك في مقاطعة نفطية وأن تستخدم علاقتها الخاصة لممارسة ضغط على الولايات المتحدة. أما الدول العربية الأخرى، التي كانت أكثر حذراً في مقاربتها العلنية

---

(10) مكتب السلاج العامة، المملكة المتحدة، من كركبرايد (عمان) إلىٰ باروز، 8 كانون الأَول (ديسمبر) 1947، متضمناً ترجمة رسالة من الملك عبد الله إلىٰ الوصي على عرش العراق عبد الإله، وزارة الخارجية البريطانية رقم 371/ 61580، E12009.

(11) «تقرير لجنة التحقيق» ص 23 ـ 29 (الموقف الذي اتخذه جبر في اجتماع القاهرة) ص 125 ـ 28 (التوصيات الرئيسية في التقرير الثاني للجنة العسكرية) ص 140 ـ 45 (نص التقرير الثاني للجنة العسكرية).

للموضوع، وغير مستعدة لإلزام نفسها بعقوبات اقتصادية صارمة أَو بعمل عسكري، فقد وجدت نفسها وقد قام العراق بحركة التفاف حولها. ومع أنَّها أبدت استعداداً للموافقة على استمرار الجنرال صفوت في دراسة الوضع العسكري، إلاَّ أنها رفضت توصياته الرئيسية. وبدلاً من ذلك، وافقت فقط على زيادة المساعدة المالية لعرب فلسطين وإمدادهم بكمية ضئيلة من السلاح، كما وافقت على قوة المتطوعين العرب التي كانت تتشكَّل بسرعة[12].

إن هذه الخطوات الرمزية الهادفة إلىٰ تعزيز سمعة صالح جبر ونوري السعيد، بواسطة ما يبدو التزاماً عراقياً بتطبيق استراتيجيَّة نشطة تهدف إلىٰ منع قيام حكومة يهودية في فلسطين، يمكن النظر إليها من منظار آخر. ذلك أنّه بالرغم من كلام حكومة العراق البلاغي وتكرارها تأكيد حق العراق بأن يعمل منفرداً للدفاع عن الفلسطينيين، لم يتخذ العراق أية مبادرة على الصعيد الاقتصادي ولا على الصعيد العسكري، يمكن أن تؤدي إلىٰ عواقب لا يمكن انتكاسها. بل إن حكومة صالح جبر لم تكن توّاقة إطلاقاً لمجابهة مع بريطانيا العظمى في حين كانت تحاول التفاوض على تعديل المعاهدة الأنكلو ـ عراقية، لما فيه حسب اعتقاد صالح جبر مصلحة العراق ـ ومن شأن هذا التعديل في اعتقاده أن يعزِّز مكانته السياسية.

وترتب على ذلك، إنه بينما كان الوجه العلني والرمزي لدولة العراق متوافقاً مع أشد تفسير عربي جماعي لواجبات الدولة العراقية، كانت الجوانب الهامة الأخرى لهذة الدولة تفرض نفسها على الشعور العربي بوزن أكبر. إن نوري السعيد وصالح جبر ربطا بين الصهيونية والشيوعية ليحولا دون استخدام منتقديهم الداخليين القضية الفلسطينيَّة بما تعنيه من مغالاة في العداء للإمبريالية،

---

(12) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 120 ـ 22 وليد خالدي «المنظور العربي» بإشراف وليام روجر لويس وروبرت و. ستوكي «نهاية الانتداب على فلسطين» (لندن ـ 1986) ص 121 ـ 23.

من أجل تعبئة المعارضة ضد نظام الحكم. وترافق ذلك بحملة قمعية ترمي إلىٰ زعزعة تنظيم الحزب الشيوعي العراقي وإرباك رفاق دربه العديدين. وفي هذا الصدد، حاولا حماية الدولة العراقية كنظام ملكي كعدم مساواة في هيكليتها، من تأثير حملات دعم فلسطين المسبّبة للراديكالية[13].

أصبح هذا التحديد للهوية أسهل بمجرد ظهور الاتحاد السوفييتي مؤيداً لتقسيم فلسطين وقيام دولة يهودية. علاوة على ذلك، كان بروز مسألة التقسيم مجدداً في سنة 1947 هاماً بدوره بالنسبة لجانبين آخرين من جوانب الدولة العراقية: كونها دولة هاشمية وحليفة لبريطانيا العظمى. ومن حيث الجانب الهاشمي كان شرق الأردن والعراق قد وقّعا معاهدة صداقة وتحالف عامة في شهر نيسان (أبريل) 1947. وكان الملك إيشتاين يضغط على الحكومة العراقية لجعل هذه المعاهدة اتفاقاً ثنائياً فعّالاً يمكن أن يؤدي إلىٰ قيام دولة فدرالية، بما يؤدي من حيث الواقع إلىٰ توحيد البلدين. لكن الحكومة العراقية والوصي على العرش كانا أكثر احتراساً ولم يرغبا في الانجرار وراء مشاريع عبد الله. بيد أنّهما مع حلول سنة 1947 كانا قد أبديا استعدادهما لتأييد فكرة احتلال عسكري عراقي ـ شرق أردني مشترك لفلسطين. وبينما كان صالح جبر ينادي بتدخّل جميع الجيوش العربية، في حالة تنفيذ خطة التقسيم، كان في الوقت ذاته يقول للمسؤولين البريطانيين إنه يحبّذ التعاون مع عبد الله في الاستيلاء على فلسطين[14].

قد يأتي من يحاجج بالقول إن ذلك عائد إلىٰ افتراض واقعي إلىٰ حد ما، من جانب القيادة العراقية، بأن الجيشين العربيين المرجح قيام تعاون جيد بينهما هما جيشا العراق وشرق الأردن. ولكن كانت هناك اعتبارات أخرى تفعل فعلها. أهم هذه الاعتبارات ليس عداء الهاشميين في البلدين فحسب، بل عداء

(13) بطاطو «الطبقات الاجتماعية القديمة» ص 597 ـ 603.

(14) ايبل «النزاع الفلسطيني» ص165.

معظم المؤسَّسات السياسية في العراق وشرق الأردن أيضاً للحاج أمين الحسيني، الذي كان البعض يقترحه زعيماً مفترضاً لدولة فلسطينية مستقبلية. كانت حكومتا شرق الأردن والعراق صوتاً واحداً في رفضهما السماح للحسيني أن يقوم بأي دور في مداولات جامعة الدول العربية، وبسبب ذلك جزئياً، فشلت الجامعة في اتخاذ قرار بشأن تشكيل حكومة عربية مستقبلية في فلسطين عندما عقدت اجتماعها في القاهرة في شهر كانون الأول (ديسمبر) 1947[15] حرب فلسطين. وفي الوقت ذاته وضعت قوات المتطوعين العرب تحت إمرة اثنين من العراقيين، أحدهما فوزي القاوقجي بصفة قائد لجيش التحرير العراقي في الميدان، والفريق طه الهاشمي بصفة مفتش عام مسؤول عن التجنيد. ومع أن ذلك كان في معظمه من تدبير الرئيس السوري، شكري القوتلي، ولم تكن الغاية منه تعزيز النفوذ الهاشمي ـ بل كانت عكس ذلك ـ فإن تأثير هذا العمل كان مؤذياً لمصالح الحاج أمين الحسيني[16].

كان نوري السعيد في هذه المرحلة قد توصّل إلى قناعة بأن البريطانيين غر مستعدين للتسامح في استيلاء قوات مسلَّحة من العراق وشرق الأردن على كامل فلسطين. وهو ما كان يأمله نوري السعيد. علاوة على ذلك، لم ير إلاَّ فرصة ضئيلة لاستطاعة الدول العربية، منفردة ومجتمعة، أن تثني الولايات المتحدة عن المسار الذي اختارته، أي مسار تأييد تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية. ولذلك بدا أن نوري السعيد يقبل بحدوث التقسيم، ويضع كل طاقاته في سبيل إقناع البريطانيين بالانسحاب من فلسطين بأسرع مما تقضي خطتهم، وذلك من أجل حرمان القوات الصهيونية الميزات التي كانت تتمتع بها في الحرب الأهلية

(15) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، من كبركبرايد (عمان) إلى وزارة الخارجية البريطانية، 20 كانون الأول (ديسمبر) 1947، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 61583، E12130.

(16) خالدي «المنظور العربي» ص122.

التي نشبت. وهو حاول أيضاً إقناع البريطانيين بالحاجة إلىٰ إرسال مزيد من الإمدادات العسكرية إلىٰ العراق، في سياق المعاهدة الأنكلو ـ عراقية التي أُعيد التفاوض عليها[17].

لم تفلح جهود نوري السعيد، ولكن مسألة المعاهدة، التي جسَّدت علاقة بريطانيا بالدولة العراقية، هي التي كانت الشاغل الأكبر لحكومة صالح جبر، وطغت على قضية فلسطين. جرت المفاوضات سرّاً خلال سنة 1947، وفي تلك الأثناء أصبح جلياً أن صالح جبر كان يقف عند عتبة التفاوض على انسحاب القوات البريطانية نهائياً من الأرض العراقية. وكانت العملية تعني أن الحكومة العراقية غير مستعدة لفعل أي شيء من شأنه إغضاب بريطانيا العظمى. غير أنه كان هناك تلاق بين التفكيرين البريطاني والعراقي بشأن فلسطين. في شهر كانون الأول (ديسمبر) 1947، زار صالح جبر ونوري السعيد عمان في طريق عودتهما من لندن وأبلغا الملك عبد الله أن بريطانيا العظمى ليست فقط محبّذة للتقسيم، وإنما هي أيضاً تحبّذ استيلاء شرق الأردن على المناطق العربية من فلسطين. وقد تعهدا بأن يؤيد العراق هذه الخطوة. وبدافع خشيتهما من رد فعل العالم العربي على ضم هذه المناطق ضماً دائماً إلىٰ شرق الأردن، قابلا اقتراح الملك عبد الله الداعي إلىٰ دخول العراق وشرق الأردن على الفور في اتحاد فدرالي، بمزيد من البرودة، كان جلياً أن الملك يأمل في أن يوفر هذا الاتحاد الدعم العسكري والسياسي الذي يحتاجه لتنفيذ خططه في فلسطين[18].

بيد أن محاولة الحكومة العراقية لإعادة التفاوض على علاقات العراق مع بريطانيا العظمى وصلت عند هذا الحد إلىٰ نهاية عنيفة ومفاجئة خلال الأحداث

---

(17) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص122.

(18) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، كيركبرايد (عمان) إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 20 كانون الأول (ديسمبر) 947، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 61583/ E12130.

التي عُرفت باسم «الوثبة» والتي أطاحت بحكومة صالح جبر. وقد علم معظم العراقيين في كانون الثاني (يناير) 1948، لدهشتهم، أن حكومتهم كانت تفاوض سراً لعقد معاهدة أنكلو ـ عراقية جديدة، لم تعرف أحكامها علناً إلاّ عند توقيعها في مدينة بورتسماوث في كانون الثاني (يناير) 1948. كانت المعاهدة الجديدة تقضي بسحب بريطانيا العظمى جميع قواتها من العراق، وتسليم القاعدتين الجويتين اللتين يستخدمهما سلاح الجو البريطاني إلىٰ إشراف عراقي. غير أن مجلس الدفاع المشترك المؤلَّف من مسؤولين بريطانيين وعراقيين سيشرف على التخطيط العسكري في العراق، وستظل بريطانيا العظمى المورد الرئيسي لإمدادات العراق العسكرية، ويسمح لها باستعادة القاعدتين الجويتين في حالة الحرب. علاوة على ذلك، تستمر المعاهدة حتى سنة 1973، أي بعد موعد انتهاء فاعلية المعاهدة التي سبقتها بخمس عشرة سنة.

كان رد الفعل في العراق غضباً مختلطاً بالانتهازية السياسية إذ إن معظم أعضاء الحكومة كانوا في بريطانيا العظمى لحضور حفل التوقيع. تفجّرت مسيرات الاحتجاج والمظاهرات في شوارع بغداد وما لبثت أن امتدت إلىٰ مدن العراق الأخرى. ومع أنّها في أول الأمر كانت منظمة ضد معاهدة بورتسماوث، فإن المسيرات والمظاهرات استخدمت للاحتجاج على العديد من جوانب المؤسَّسة السياسية العراقية. رفعت شعارات ضد النظام الملكي، وضد شخصيات سياسية مرتبطة بالأمر الواقع، وضد كبار مالكي الأرض وغيرهم من ممثلي النظام الاقتصادي المجحف في العراق، وكذلك ضد أهداف واضحة هي بريطانيا العظمى وقوى الإمبريالية. إن المشاعر التي انطلقت من عقالها أكَّدت للكثيرين من أعضاء المؤسَّسة السياسية أسوأ مخاوفهم بشأن الاحتمالات الكامنة لحدوث اضطراب سياسي خطير، وتدخلت الشرطة بعنف شديد. إن الوصي على العرش، الذي كان في أول الأمر مؤيداً لمعاهدة بورتسماوث، دق ناقوس الخطر وأعلن أنه سيرفض التصديق عليها. كان ذلك نذيراً بنهاية حكومة صالح

جبر. لقد حل محله محمَّد الصدر الذي ترأس حكومة مؤلَّفة من منافسي صالح جبر السياسيين ولكن هَمْ هؤلاء الأكبر كان إعادة النظام إلىٰ الحياة السياسية المضطربة في العراق[19].

كان التأثير الذي أحدثته «الوثبة» هو أنّها جعلت الحكومتين البريطانية والعراقية تتواجهان عن قرب[20]. فبينما كان تركيز الحكومة العراقية على المشاكل الداخلية، وبصورة رئيسة الاقتصاد، والنظام السياسي، والانتخابات المقبلة، كانت ارتباطات الحكومة البريطانية مع العراق، في أهمها، مع الوصي على العرش عبد الإله. وهذا ما كان بصورة خاصة في الأمور المتعلِّقة بقضية فلسطين. ولذلك كانت المبادرات السياسية العراقية بشأن فلسطين خلال تلك الشهور الحرجة من سنة 1948، في أيدي الوصي على العرش والمحيطين به. وهو شرع في أداء دور أنشط، مجسِّداً في ذاته من حيث جوانب عديدة، الجانب الهاشمي للدولة العراقية مع ما ترتب على ذلك من عواقب بينة بالنسبة لسياسات الدولة العراقية في حرب سنة 1948.

سنة الحرب: 1948

في النصف الأول من سنة 1948، وبينما كانت محنة السكَّان العرب في فلسطين تزداد بؤساً باستمرار، وإذ برهنت القوات العربية غير النظاميَّة، أنها ليست نداً للهاغانا، صار أصعب على حكومات الدول العربية أن تقاوم الدعوة المتنامية ضمن بلدانها لتدخل عسكري في فلسطين. بدا ذلك وكأنه تبرئة لموقف الحكومات العراقية المتعاقبة خلال السنتين السابقتين، والتي كانت تحظى دائماً بموافقة اللجنة العسكرية التي يرأسها الجنرال صفوت. بيد أن السياق الذي حدث فيه ذلك والشكل الذي اتخذه في العراق، عكسا مرة أخرى الطبيعة التعددية للدولة العراقية.

---

(19) بطاطو «الطبقات الاجتماعية القديمة» ص 545 ـ 66.

(20) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 127 ـ 29.

شارك حمدي الباججي، وزير الخارجية العراقي الجديد في اجتماع جامعة الدول العربيَّة الذي عقدته في القاهرة في مطلع شهر شباط (فبراير) 1948. ومع أن الباججي كان وطنياً عروبياً، إلاَّ أنه كان مدركاً لحساسيات الوصي على العرش، وخاصة بالنسبة للعلاقات مع شرق الأردن ودور الحاج أمين الحسيني. وهو كأسلافه في وزارة الخارجية، أيَّد محاولة الجنرال صفوت لإقناع الدول العربية بتشكيل قيادة عسكرية مشتركة فعَّالة من أجل الإعداد لاحتمال التدخّل عند انتهاء الانتداب البريطاني. بيد أنَّه، كغيره من العراقيين العروبيين، كان مدركاً لحقيقة أن العراق لا يستطيع أن يشارك عسكرياً في فلسطين إلاَّ وفق شروط يحدّدها إلىٰ حد كبير الملك عبد الله ملك شرق الأردن. والمفارقة هنا هي أن ذلك خفَّف حماسة كثيرين من أعضاء الحكومة العراقية للتدخّل العسكري العراقي، خشية منهم أن يستخدم ذلك إلىٰ حد كبير لخدمة أغراض الملك عبد الله، وفي بعض النواحي جاءت الأحداث مسوغة لهذا الخوف.

إن الوصي على العرش عبد الإله الذي واجه حذر الدول العربية الأخرى، والذي كان يعلم أن الملك عبد الله يستعد للتدخّل، شرع ينادي بصورة نشطة بتدخّل العراق العسكري وبمشاركة الدول العربية الأخرى في التدخّل. وهو بذلك اقترب من موقف الجنرال صفوت وكبار قادة الجيش، فزاد من شعبيته في أوساط كبار الضبَّاط. وقد كان الوصي على العرش يرى الحاجة إلىٰ أداء دور بارز في موضوع القضية الفلسطينيَّة وكذلك الحاجة إلىٰ تعزيز مريديه ضمن القوات المسلَّحة العراقية، التي كانت أحداث الأشهر القليلة السابقة قد أكَّدت دورها المركزي كضامنة للنظام السياسي في العراق. وهو كان يعتمد أيضاً على تدخّل نشط من قبل جيوش الدول العربية لاستبعاد إسناد أي دور حاسم إلىٰ قوات الحاج أمين الحسيني المستنزفة. إضافة إلىٰ ذلك كان من شأن تدخّل من هذا القبيل أن تكون له فائدة توريط كل الدول العربية في النتيجة التي سيتمخض عنها العمل العسكري في فلسطين. وبما أنّه بدا مرجحاً بصورة

متزايدة في نظر الوصي على العرش والمقرّبين منه جداً أن التقسيم لا بد آت، رأوا أنه من الأفضل ألا يبدو التقسيم مسؤولية الهاشميين وحدهم[21].

بناء على ذلك حثّ الوصي على العرش في مطلع شهر نيسان (أبريل) 1948، الملك عبد الله على أن يستولي على المناطق المخصَّصة للعرب في فلسطين ووعده بأن تقوم القوات العراقية بدور الحاميات العسكرية في شرق الأردن. ولكن الملك عبد الله لم يظهر حماسة لذلك لأسباب مفهومة. فاجتماع رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى مع أرنيست بيفن في لندن في الشهر السابق كان قد ثقبت الموافقة البريطانية على خططه لاحتلال المناطق المخصّصة للدولة العربية عند تقسيم فلسطين. ولذلك كان إيشتاين أكثر قلقاً من أن تنتهز الجيوش العربية الأخرى تلك اللحظة لتقوم بعمل ضد شرق الأردن. وفي هذا الصدد لم يكن بإمكانه أن يستبعد انتهازية العراق ذاته، فحاول أن يحمي الحدود الشرقية والجنوبية لبلده بواسطة تحريض الوصي على العرش على حشد الجيش العراقي حول مدينة البصرة لكي يردع المملكة العربية السعودية[22].

غير أن الوضع العسكري في هذه المرحلة كان يتطور بسرعة في فلسطين ذاتها مع استعداد الهاغانا وقوة البالماخ للهجوم الذي كان سيؤدي إلى احتلال طبريا، ويافا، وصفد، وحيفا مع حلول نهاية شهر نيسان (أبريل) 1948، وكذلك فتح الممر الذي يربط القدس الغربية بحشود القوات المحيطة بتل أبيب. لقد أدّت هذه الأحداث في نهاية الأمر إلى أن تنظر جامعة الدول العربية جدياً في إمكانية التدخّل العسكري. وقد أعلن شرق الأردن أن الجيش الأردني

---

(21) ايبل «النزاع الفلسطيني» ص 181 ـ 88.

(22) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، كيركبرايد (عمان) إلى وزارة الخارجية البريطانية، 5 نيسان (أبريل) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68448/ E 4324، افي شليم «سياسة التقسيم» (أكسفورد، 1998) ص 112 ـ 13.

سيدخل فلسطين عند انتهاء الانتداب وحصل شرق الأردن على موافقة جامعة الدول العربيَّة بشرط ألاّ يؤدي دخول الجيوش العربية إلىٰ ضمّ كامل للأراضي. قدم الملك فاروق تعهداً مماثلاً باسم مصر، مع أن الحكومة المصرية كانت أقل التزاماً بذلك. وبما أن الحرب كانت آنذاك أمراً محتوماً، فقد اتفق الملك عبد الله مع الوصي على العرش على دخول القوات العراقية أراضي شرق الأردن[23]. غادر الوصي على العرش مسرعاً إلىٰ القاهرة حيث أقنع السلطات المصرية بأن تزجّ قوات مصر النظامية في عملية التدخّل عند انتهاء الانتداب. إن المبادرات التي قام بها لم تكن تحظى بموافقة صريحة من الحكومة العراقية، ولكن ما إن نجح في كسب كل من الملك عبد الله والملك فاروق إلىٰ فكرة المشاركة العسكرية العراقية حتى صار من الصعب بمكان على الحكومة العراقية أن تمتنع عن الموافقة على إرسال مساهمة عراقية أولية مؤلَّفة من 3000 جندي إلىٰ شرق الأردن[24].

إن هذه التحرّكات أدَّت إلىٰ موافقة جامعة الدول العربيَّة في مطلع شهر أيار (مايو) على تشكيل قيادة مشتركة لجميع القوات العربية برئاسة الجنرال العراقي نور الدين محمود على أن يكون الجنرال إسماعيل صفوت رئيس أركانه. بيد أن الملك عبد الله أقنع جامعة الدول العربيَّة بتعيينه قائداً أعلى للقوات العربية على أن يكون الجنرال نور الدين نائبه. وهكذا أصبح الملك عبد الله قائداً اسمياً للقوات العربية الوحيدة التي بينها تنسيق والمشاركة في الحرب. غير أن هذه القوات أصبحت قوات تخدم بصورة رئيسية مصالح الملك عبد الله، وبذلك خلقت الانطباع الذي كان الوصي على عرش العراق قد حاول تجنّبه: أي التعاون بين فرعي الأسرة الهاشمية لضم المناطق العربية في فلسطين. كان ذلك هو الواقع العسكري والسياسي ـ وهو واقع بعد أن أرسيت

(23) ايبل «النزاع الفلسطيني» ص 184.

(24) ونداوي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 127 ـ 29.

أُسسه قد صار يحدِّد إلىٰ حد كبير دور القوَّات المسلَّحة العراقية خلال القتال في سنة 1948. بقي على الوصي على العرش والسياسيين الآخرين أن يحاولوا فيما بعد توفيق ذلك مع الجوانب الرمزية للمشاركة العراقية التي سبق لهم أن أبدوا حرصاً كبيراً على تنميتها في السنوات السابقة.

حدث التدخّل العسكري العراقي على مرحلتين. في المرحلة الأولى القصيرة، في 15 تشرين الأوَّل أيار (مايو)، حاول نصف عدد جنود القوَّة العسكرية العراقية الأولية، على تواضعها، الاستيلاء على كيبوتسن غيشر لتأمين عبر نهر الأردن من أمام مدينة بيسان. إن هذا الهجوم الذي نُفِّذ على مرأى كامل من الوصي على العرش الذي كان يزور الجبهة بدا أنّه كان سيء التدبير[25]. وليس من المؤكّد هل كان بإمكانه أن يحقِّق الكثير بالمعنى العسكري حتى لو نجح في تأمين عبور النهر، إذ إن القوَّات العراقية التي بقيت في الاحتياط كانت أقل كثيراً مما يجب لاستغلال أية ثغرة تفتحها. ولعلّه كان هجوماً أقرب في صفته إلىٰ الرمزية ـ أي كان مقصوداً به من قبل الوصي على العرش والضبّاط الذين يحابونه التأثير على سكان شرق الأردن وغيرهم بإعطائهم انطباعاً جيداً عن شجاعة القوات العراقية ولتحقيق نصر عسكري سريع في بداية الحملة لاستخدامه في الدعاية داخل العراق.

الذي حدث، هو أن الهجوم قد صُدّ، وهكذا لم تكن هناك أخبار جيدة لإرسالها إلىٰ بغداد. ولم يكن هذا الإخفاق مهماً في الجانب العسكري. ولكنّه أكّد وضع القوَّات العراقية باعتبارها مرؤوسة لقيادة الملك عبد الله العليا ومستشاريه العسكريين وفي مقدمتهم البر غادير غلوب. ومع أن غلوب كان منشغلاً في المعركة الرئيسية من أجل القدس، فقد أوصى بأن تحلّ القوَّات العراقية محل حاميات الجيش الأردني في نابلس وجنين. كانت لذلك، من

(25) جبوري «محنة فلسطين» ص 173 ـ 82، وايبل «القضية الفلسطينية» ص190.

منظوره، فائدة مزدوجة: إعفاء المزيد من جنود الجيش الأردني من مهامهم، لكي يدافعوا عن القدس ويحموا الجناح الشمالي ضد أي هجوم إسرائيلي[26].

بتاريخ 22 أيار (مايو) 1948، تسلّمت قوة الحملة العراقية بقيادة الجنرال نور الدين محمود، من الجيش الأردني مواقعه في نابلس ثم احتلت كامل القطاع الشمالي للضفّة الغربية، بعد أن عزّزتها قوات جديدة جاءت من العراق. وصلت هذه القوّات في الوقت المناسب لتنظيم دفاع ناجح عن جنين في الأسبوع الأول من شهر حزيران (يونيو) ومن ثم لتعزيز مواقعها. نظرياً كان يفترض في قوة الحملة العراقية أن تؤدي القسط المخصّص لها في الحملة المشتركة. تلك الحملة التي كانت خططها قد رُسمت بصورة أولية في أواخر سنة 1947 تحت رعاية اللجنة العسكرية التي يرأسها الجنرال صفوت. من الناحية الجوهرية كان الخطة ترمي إلىٰ الاستيلاء على حيفا وفصل القوّات اليهودية في الجليل عن القوّات الموجودة على السهل الساحلي. وفقاً لتقديرات صفوت لقوة الهاغانا كان مطلوباً من الدول العربية أن تُسهم بقوة عسكرية كبيرة جداً. وكان ذلك يعني ضمناً أنّه إذا كانت الحكومات العربية جادّة في سعيها لتحقيق حل عسكري لمشكلة فلسطين فإنّه يجب عليها أن تأخذ التزاماتها العسكرية مأخذ الجد[27].

إن ما حدث في الواقع، هو أن الدول العربية قدّمت فقط نحو نصف القوّات التي اعتبرها الجنرال صفوت ضرورية. ولم يكن هناك سوى القليل من التنسيق أو غاب التنسيق كلياً، ولم تكن هناك أية إشارة إلىٰ الأخذ بالخطة التي وضعها الجنرال صفوت. لقد ادعى الجنرال الجبوري (الذي كان رئيس أركان

---

(26) جون باغوت غلوب «جندي مع العرب» «A Soldier with the Arabs» (لندن ـ 1957) ص130، وايبل «النزاع الفلسطيني» ص 187 ـ 91.

(27) تقرير لجنة التحقيق، ص 128 ـ 31 و151 ـ 158، شليم «سياسة التقسيم» ص ص: 154 ـ 56، جبوري «محنة فلسطين» ص 169 ـ 93.

الجيش العراقي في ذلك الحين) أنّه عندما جابه الملك عبد الله بارتيابه في أن الخطّة كان مصيرها سلّة المهملات، نفى الملك ذلك، ولكنّه ما لبث أن خصّص القوّات الأردنية لاحتلال القدس والدفاع عنها. لقد كان الدور المسند إلىٰ القوة العراقية دوراً دفاعياً محضاً ولم يكن مسموحاً لها بشنّ هجمات على المواقع الإسرائيلية في السهل الساحلي أو في الجليل (وهذه مناطق خصّصتها الأُمم المتّحدة للدولة اليهودية)[28]. إن هذا الدور كان منسجماً مع خطة الملك عبد الله الكبرى لحرب سنة 1948 ومن المستبعد أن تكون القيادة العراقية العليا غير عالمة بذلك. هذه الحقائق الواقعية كان يصعب على بعض صغار الضبّاط قبولها. ولعلّهم كانوا يؤمنون بالشعارات التي أرسلت بموجبها قوة الحملة العراقية وبالأهداف المعلنة من قبل الدول العربية لحملة سنة 1948. هؤلاء الضبّاط الصغار خاب أملهم سريعاً وما لبثوا أن وجّهوا اللوم إلىٰ القيادة السياسية وبصورة خاصة إلىٰ فرعي الأسرة الهاشمية في الخسائر العربية التي وقعت في فلسطين[29].

بعد إخفاق الهجوم الإسرائيلي على جنين في شهر حزيران (يونيو) 1948، ظلّت القوّات العراقية سليمة. كانت لدى الإسرائيليين أهداف استراتيجيَّة أكثر إلحاحاً ولم تكن لهم مصلحة في استفزاز العراقيين. وبما أن العراقيين لم تصدر إليهم أوامر بالانتقال إلىٰ الهجوم، فقد حافظوا على احتلال مواقعهم الدفاعية الثابتة منتظرين نتيجة الحرب. هذه المدة اتصفت بعبارة «ماكو أوامر» التي كان يردّدها الجنود العائدون الحانقون، ومنتقدو سياسة الحكومة العراقية. وبدا الأمر محيراً للكثيرين، إذ إنه مع نمو عدد قوة الحملة العراقية (بلغ عديدها

---

(28) جبوري «محنة فلسطين» ص 169 ـ 93.

(29) مكتب السجلات العامة، بيري ـ غوردون (عمان) إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية 29 تموز (يوليو 1948) وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68471/ E 10179، وريتشموند (بغداد) إلىٰ ووكر، 24 آب (أغسطس 1948)، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68451/ E11431.

نحو 18,000 رجل مع حلول خريف سنة 1948) توقفت عملياتها فعلياً. هذا ما حدث، فالوقت الذي أتاحت هدنتا حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) للقوات الإسرائيلية أن تعيد تجمّعها وتعيد تسلّحها، الأمر الذي سهل لها القيام بحملاتها الناجحة لاحتلال اللد والرملة في تموز (يوليو) واختراق الخط المصري في النقب في تشرين الأوّل (أكتوبر). ولم تتحرّك القوّات العراقية في أيّة من الحالتين لتخفيف الضغط عن الجيوش العربية الأُخرى.

هذه التطورات والدور الضئيل الذي أدّاه الجيش العراقي لم تكن معروفة بصورة عامة في العراق ذاته. فمنذ شهر نيسان (أبريل) 1948، عندما بدت الحرب أمراً لا مفر منه في فلسطين، عمدت الحكومة العراقية إلىٰ إعلان الأحكام العرفية. وهذا ما سمح لها بفرض رقابة على كل الأخبار المتعلّقة بالوضع في فلسطين، وبكل ما يتعلّق بانتقاد السياسة العراقية. وكانت لإعلان الأحكام العرفية فائدة إضافية هي تمكين حكومة الصدر من وضع حد سريع للإضرابات والمظاهرات التي كانت مستمرّة خلال فصل الربيع من سنة 1948. وفي ظل هذه الظروف جرت الانتخابات العامة الموعود بها، معيدة إلىٰ الوجود برلماناً كانت السيطرة فيه، كالعادة، لأنصار الوصي على العرش، ونوري السعيد، والمؤسَّسة السياسية. وفي شهر حزيران (يونيو) شكّلت حكومة جديدة برئاسة السياسي المحافظ، والأقرب إلىٰ الضعف، مزاحم الباججي.

إن الباججي، الذي كان يعرف مطالب الوصي على العرش وحساسيات البريطانيين، لجأ إلىٰ سياسة الجمع بين راديكالية الكلام البلاغي عن فلسطين والخمول في ما يتعلّق بتقسيم فلسطين الذي كان أمراً واقعاً. وهكذا، فإن الوفد العراقي اتخذ في شهري حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) موقفاً متبايناً عن مواقف المندوبين العرب الآخرين برفضه اتفاقي وقف إطلاق النار اللذين نظمتهما الأُمم المتّحدة ـ ولكنّه ما لبث أن أعلن اضطراره لقبولهما لأن العراق لا يملك القوة الكافية لاتخاذ موقف منفرد. وفي الوقت ذاته حرص الباججي على طمأنة

البريطانيين إلىٰ أن العراق مستعد لقبول الوضع الذي سينشأ. وقد حاول، هو ونوري السعيد، خلال المناقشات البرلمانية، إقناع الآخرين بقبول هذه الحالة بتأكيدهما أنّه بسبب محاباة الرأي العام العالمي والدول الكبرى للتقسيم وإقامة دولة يهودية، فليس ثمة إلاّ القليل مما تستطيع أن تفعله الدول العربية، دعم العراق وحده. وهكذا كان الباججي يحاول أن يبرىء نفسه من المسؤولية عن وضع يقتضي الإنصاف القول أنه ورثه[30].

إن دوافع مماثلة لعبت دوراً في اعتراف الحكومة العراقية بحكومة الحاج أمين الحسيني، حكومة عموم فلسطين التي أُنشئت في غزّة آنذاك تحت رعاية مصرية، وكان هذا اعترافاً مفاجئاً ومتأخراً عن أوانه. ولم يكن هذا الاعتراف مؤشراً إلىٰ تبدّل أساسي في الموقف العراقي، لأنه لم يؤد إلىٰ اختلاف مادي في دور قوة الحملة العراقية من حيث إتاحة الفرصة بصورة فعّالة أمام الملك عبد الله للسير قُدماً في توطيد سيطرته على الضفَّة الغربيّة. غير أن هذا الاعتراف، من الناحية الرمزية، كان خطوة انطوت على الإقرار بالمهاترات التي قد تنساب من الاطلاع العام على أن معظم طاقات العراق الدبلوماسيَّة كانت موجهة نحو الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلّة، بأي شكل كانت مقطّعة الأوصال، تحت حكم الحاج أمين الحسيني. إن الحكومة العراقية، باعترافها بحكومة عموم فلسطين المضعضعة، كانت تحاول بعودة إلىٰ الماضي لتغيّر السجل التاريخي، ما دام واضحاً أن هذا الاعتراف سيكون ضئيل الأثر[31].

الشيء ذاته يمكن أن يقال عن النقاش البرلماني الواسع في موضوع فلسطين الذي جرى في تشرين الثاني (نوفمبر) 1948، بعد هزيمة الجيش

---

(30) مكتب السجلات العامة المملكة المتحدة، السفارة (بغداد) إلىٰ القسم الشرقي، 27 تموز (يوليو 1948) وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68451/ E10024.

(31) وندواي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 135 ـ 37، آفي شلايم «صعود وسقوط حكومة عموم فلسطين في غزة» مجلة دراسات فلسطينية 20/ 1 (1990) 45 ـ 50.

المصري في النقب ومحاولة الحكومة المصرية توجيه بعض اللوم إلىٰ التقاعس العراقي. كانت حجة الباججي، وصالح جبر، ونوري السعيد أن العراق هو الوحيد الذي نادى بحملة عسكرية عربية جدية، والعراق هو الوحيد الذي دعا إلىٰ فرض حظر نفطي على الدول الغربية. واعترف صالح جبر بأن شرق الأردن أخذ خطة العراق العسكرية مأخذ الجد، ولكنه اتهم الدول العربية الأخرى برفضها استراتيجيَّات العراق العسكرية والاقتصادية. وفي سياق رد الباججي على اتهام مصر للعراق بأنَّه لم يكن مستعداً للمساعدة، كال اللوم إلىٰ مصر ليس فقط لما حلّ بها من مصائب، بل أيضاً لأنّها عملت لتخريب خطة العراق للقيام بعمل عربي منسّق. بعد ذلك اتخذت سلسلة قرارات ليست لها إلاَّ علاقة واهية بما يجري على أرض فلسطين إلىٰ حد أنها كانت أقرب إلىٰ الخيالية. كذلك فإنَّها لم تفعل شيئاً لإعداد الرأي العام العراقي وقواته المسلَّحة لتقبل الحجم الحقيقي للكارثة التي حلَّت بسكان فلسطين العرب[32].

وقد أظهر النقاش البرلماني أن نوري السعيد، وصالح جبر، وغيرهم كثيرون من النخبة السياسية، ومن ضمنهم الوصي على العرش، شعروا بالارتياح لعدم خروج أية دولة عربية أخرى من المشكلة بنتيجة حسنة. فأعداء الهاشميين لم يكن أداؤهم يستحق ثناء خاصاً ولذلك لم يكن هناك منطق لاستفراد العراق باعتباره دولة هاشمية، لملامة خاصة. ولم تكن قد ظهرت دولة فلسطينيَّة يمكنها أن تمثِّل منبراً للشقاق وللتأنيب بسبب إخفاقات الدول العربية. كان شرق الأردن في وضع قوي على الأرض في فلسطين وفي العالم

(32) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ماك (بغداد) إلىٰ بيفن، 6 كانون الأَول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 68453. دعا البرلمان العراقي جامعة الدول العربيَّة إلىٰ وضع خطة عسكريلاً موحدة للدفاع عن فلسطين ورسم سياسة من شأنها أن تهزم محاولة خلق دولة يهودية في فلسطين. وقال إنه يجب أن يبدأ فوراً عمل سريع لإعداد الخطتين من أجل «تطهير فلسطين من العصابات اليهودية وخاصة مدينة القدس بكاملها».

العربي، الأمر الذي يضمن له ضمّ تلك الأجزاء من فلسطين التي احتلّها الجيش الأردني. كذلك، لم يكن لدى الوصي على العرش، ولا نوري السعيد، ولا العديد من أفراد المؤسَّسة السياسية في العراق أي اعتراض ذي شأن على ذلك. والحقيقة بدا ذلك في نظر الوصي على العرش وأعوانه ذا فائدة إيجابية من حيث انشغال الملك عبد الله بفلسطين لأن انشغاله فيها قد يثنيه عن خطته الخاصة بسورية ـ التي كان الوصي على العرش يركِّز عليها في طموحاته المتنامية[33].

الجالية اليهودية في العراق وسنة 1948

كان تقاعس العراق نسبياً خلال سنة 1948 مناسباً للعديد من أفراد النخبة السياسية، ولكن من الواضح أنّه لم يكن مناسباً للجميع. وعلى وجه الخصوص، تبين لصادق البسام، وزير الدفاع في حكومة الباججي، أنه لم يعد له سوى القليل من العمل، باستثناء إدارته للأحكام العرفية. ولذلك، فقد انتهز هذه الفرصة لتنفيذ الاستراتيجيَّة التي رسمها هو لزمن الحرب، مستهدفاً مجموعة السكَّان اليهود في العراق ذاته. ولعل ذلك كان عائداً من أحد النواحي إلى تكوينه القومي العربي في الثلاثينيات من القرن العشرين، عندما كانت القوميّة العربية تصور يهود العراق بأنهم طابور خامس كامن، غير أن البسام كان لمدة من الزمن مجرّد الممثِّل الأقوى للتيار الموجود ضمن العراق والذي جعل وضع العراقيين اليهود لا يُحتمل على نحو متزايد. بهذا المعنى، كان البسام يمثِّل الجانب العراقي في معادلة ضاق فيها أكثر فأكثر المجال لوجود هوية يهودية عربية عراقية. أما الجانب الآخر من المعادلة، والذي مارس ضغطاً قوياً مقابلاً على اليهود العراقيين، فهو الحركة الصهيونية ذاتها التي انطلقت ليس لحمايتهم، بل أيضاً «لإنقاذهم» بتشجيعها الهجرة الكثيفة إلى إسرائيل. إن خروج اليهود العراقيين الكثيف لم يقدَّر له أن يحدث قبل سنتي 1950 ـ 51،

(33) جبوري «محنة فلسطين» ص 356 ـ 80.

عندما وصل نحو 120,000 منهم إلىٰ إسرائيل، غير أنّه صار واضحاً في سنة 1948 أن وضعهم كجالية صار حرجاً[34].

كانت الحكومة العراقية مطّلعة على الأخطار التي يواجهها أمن الجالية اليهودية وبذلت كل الجهود للحيلولة دون ذلك النوع من العنف ضد اليهود الذي ارتبط «بالفرهود» في سنة 1941[35]. إن الأحكام العرفية جعلت ذلك سهلاً. غير أن الحكومات العراقية منذ عام 1947 كانت هي ذاتها قد اقترحت تشريعات تمييزية ضد يهود العراق، مقيدة حرية تنقّلهم وفارضة عليهم أن يقدِّموا كفالة إذا رغب أحدهم في مغادرة البلد. ومع تنفيذ الأحكام العرفية، جرى التشدد في تطبيق هذه القيود، وصار واضحاً أن القوانين تستخدم بأشكال مختلفة لاعتقال أفراد الجالية اليهودية وفرض الغرامات عليهم، ظاهرياً بسبب الشبهة في ارتباطهم بالصهيونية، ولكن في أغلب الأحيان للابتزاز.

في ظل الحكومة التي تشكلت في شهر حزيران (يونيو) 1948، صار التمييز ضد اليهود أكثر منهجية وعلنية. وفي شهر تموز (يوليو) طلب من أعضاء البرلمان اليهود أن يتغيَّبوا عن الجلسة عند مناقشة القضية الفلسطينيَّة[36]. وفي وقت لاحق من الشهر ذاته أصدر البرلمان تشريعاً يقضي باعتبار الصهيونية جريمة وينص على أن شهادة شخصين مسلمين تحت القسم صارت كافية لتجريم أي يهودي. وأعقبت ذلك عدّة اعتقالات لليهود. في شهر آب

(34) موشي غات «الخروج اليهودي من العراق 1948 ـ 1951» «The Jewish Exodus from Iraq 1948-1951» (لندن ـ 1996) ص 1 ـ 35.

(35) الفرهود يشير إلىٰ العنف الذي استُخدم ضد اليهود في بغداد في شهر حزيران (يونيو) 1941 عقب انهيار حكومة رشيد عالي الكيلاني وقبل دخول القوّات البريطانية إلىٰ المدينة. انظر إيلي خدوري «نهب البصرة والفرهود في بغداد» في مجلة «مذكرات سياسية عربية ودراسات أخرى» (لندن ـ 1974) ص 283 ـ 91.

(36) مكتب السجلات العامة، السفارة (بغداد) إلىٰ القسم الشرقي، 27 تموز (يوليو) 1948، وزارة الخارجية البريطانية، 378/ 68451/ E10024.

(أغسطس) أعلنت الحكومة العراقية أن جميع اليهود الذين غادروا العراق إلىٰ فلسطين يُعتبرون مجرمين، وفرضت قيوداً على ثلاثة من المصارف الكبرى التي يملكها يهود في العراق. وفي الوقت ذاته، أصدر وزير الدفاع تعليمات إلىٰ سلطات مرفأ البصرة لطرد جميع الموظفين اليهود (وكان هؤلاء يشكّلون نسبة 5 بالمئة من الإداريين والعاملين في الوظائف الكتابية) وصدرت تعليمات مماثلة إلىٰ مصالح أخرى في الدولة كالسكك الحديديَّة ومكاتب البرق[37].

بيد أن البسام تجاوز الحدود عندما سمح باعتقال ومحاكمة رجل أعمال يهودي مشهور، هو شفيق عدس، في شهر أيلول (سبتمبر)، بتهمة شراء معدات عسكرية فائضة عن الحاجة وإرسالها إلىٰ إسرائيل. والواقع أن سماح الحكومة بمحاكمة شفيق عدس، وسماحها بإعدامه علناً في ظروف مريبة جداً، كان دليلاً إلىٰ استعداد الباججي لإقرار سياسة التمييز التي يتبعها وزير دفاعه. إن الاحتجاج الدولي الذي تبع ذلك، إضافة إلىٰ الاحتجاجات داخل العراق نفسه، وليس فقط من الجالية اليهوديَّة، جعلت الباججي يعزل البسام وأن يستغل المناسبة لينفي أن حكومته معادية لليهود، مصرّاً على التمييز بين الصهيونية واليهودية. وكرَّر الإدعاء أن اليهود العراقيين يعتبرون بموجب القانون العراقي وفي ظل الشريعة مواطنين عراقيين كاملي المواطنة، لهم ذات الحقوق كسائر العراقيين ـ ولكن السجل التشريعي لحكومته، وإجراءات أجهزة الأمن كانت تكذب بكل وضوح هذا الادعاء، الأمر الذي أظهرته الشهور اللاحقة[38].

خلال هذا الزمن، أصبحت الجالية اليهودية العراقية تشعر بخوف متزايد،

---

(37) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ريتشموند (بغداد) إلىٰ باروز، 1 أيلول (سبتمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 68451/ E117008، غات «الخروج اليهودي» ص 38 ـ 45.

(38) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ماك (بغداد) إلىٰ وزارة الخارجية البريطانية، 30 أيلول (سبتمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68452/ E13085، غات «الخروج اليهودي» ص 38 ـ 45.

واستغلّت المنظمة الصهيونية هذه المخاوف، وكانت هذه المنظمة أكثر اهتماماً بهجرة اليهود العراقيين إلىٰ إسرائيل، من اهتمامها باستمرار وجودهم كجزء من المجتمع العراقي منذ زمن طويل. هذا الوضع لم تخلقه حرب سنة 1948، بل إن القوى ذاتها التي أسهمت في نشوب هذه الحرب أسهمت في تدمير الجالية اليهودية العراقية. وساعد في هذا الأمر جزء من الجوقة الرمزية التابعة لأولئك الذين في موقع السلطة في العراق، والذين كانت الغاية منهم تهدئة المطالبة بعمل شيء ما للحد من قوة العدو الصهيوني، غير أن النتيجة كانت، من الناحية العملية، القضاء على عنصر رئيسي من المجتمع والثقافة المدنيين في العراق.

الانفكاك والانسحاب: 1949

الإبهام الذي شاب الحكومة العراقية بين ادعاءاتها الرمزيَّة وميولها الفعلية كان لا بد له من أن يؤدي إلىٰ عواقب خطيرة بالنسبة للدولة العراقية التي كان الاعتقاد أنّها أداة للسلطة. كان سلك الضبّاط مشاركاً على نحو وثيق في موضوع فلسطين، عاطفياً، بتأثير القدس العربية في أوساط الضبّاط، ومادياً أو مهنياً كجنود في سنة 1948. إن تأثير هذا التنافر بين هذين الدورين لم يظهر على الفور. كانت هناك أخبار عن وجود حالة من السخط في ذلك الوقت، ولكن هذا السخط كان من حيث طبيعته يختلط باهتمامات مهنية أكثر تحديداً بشأن الترفيع والراتب والمعدات. وفي حدود ما يهم صغار الضبّاط، كان يبدو أن النقد الموجّه إلىٰ افتقار كبار الضبّاط للصفات المهنية، لا يقلّ عن النقد الموجَّه إلىٰ المؤسَّسة السياسية التي ورّطتهم في حرب لم يكونوا قادرين على ربحها ـ وربما لم يكن مفترضاً فيهم أن يربحوها[39].

(39) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ريتشموند (بغداد) إلىٰ ووكر، 24 آب (أغسطس) 1948، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 68451/ E11431، الملحق العسكري البريطاني (بغداد) إلىٰ ماك، تقرير عن الجيش العراقي للعام 1949، تاريخ 27 شباط (فبراير) 1950، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 82450.

كانت محاولة التوفيق بين هذه المطالب المتباينة مرعبة جداً للباججي. ومع حلول شهر كانون الأول (ديسمبر) أدرك أنّه لا يملك حلاً للمسألة الأكثر إلحاحاً، وهي كيف يمكن الانفكاك عسكرياً من الصراع والمحافظة في الوقت ذاته على التحكّم بالعواقب السياسية لخطوة من هذا القبيل. فالرأي العام العراقي لم يكن مهيأ لتحمّل خيبة أمل شديدة في توقعاته، وطبعت المظاهرات المتزايدة العنف بطابعها الجزء الأخير من سنة 1948. وادّعى الباججي أنّه أدرك الآن أن سياسته فاشلة، فقدّم استقالته من رئاسة الوزراء[40]. وبهذه الاستقالة تمكن الوصي على العرش من تعيين شخصية أمضى قوة وأكثر كفاءة لمعالجة مسألة الانفكاك العسكري العراقي، بكل ما يعنيه ذلك ضمناً بالنسبة لسلطة الحكومة والإشراف عليها. ولم يكن أمراً مفاجئاً أن يتجه مرة أخرى إلى نوري السعيد. فقد كان يرى فيه الرجل القادر على معالجة أمرين هما، موضوع إحلال النظام داخل الدولة العراقية، وتوجيه دفّة العراق بأمن عبر المهاترات التي لا مفر منها التي ستلي الهزيمة. وكان مطلوباً من نوري السعيد بصورة خاصة أن يبدّد المفهوم الخطر القائل أن الطرفين الوحيدين الرابحين من سنة 1948 هما الصهيونيون والهاشميُّون.

قَبِل نوري السعيد التكليف برئاسة الوزارة في كانون الثاني (يناير)، فبادر على الفور إلى معالجة الجانبين الرئيسيين لمهمته بما عُرف عنه من قسوة وسرعة في الإنجاز. فعقب مظاهرات الاحتجاج التي انتشرت على نطاق واسع في الشهور الأخيرة من سنة 1948، استخدم نوري السعيد سلطته بموجب الأحكام العرفية لإصدار أوامر اعتقال المئات من الأشخاص. وكان تركيزه الأول على اليساريين، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي. إذ أنّه رأى مشاركة القوميين العرب وتحالفهم معهم نذيراً بخطر شديد على النظام القائم. وهو سعى إلى بثّ

(40) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ماك (بغداد) إلى وزارة الخارجية البريطانية، 8 كانون الأول (ديسمبر) 1948، وزارة الخارجية البريطانية، 371/ 68453/ E15650.

انشقاق بين هاتين الفئتين بواسطة التهويل بتأييد الاتحاد السوفييتي لإسرائيل، متهماً الحزب الشيوعي العراقي بتأييد الصهيونية. مثل القادة الشيوعيُّون، ومن ضمنهم الرفيق فهد، الذين كانوا في السجن منذ سنة 1946، أمام محكمة عسكرية بتهمة تنظيم أعمال تخريبيَّة. وقد وجدتهم المحكمة مذنبين، وحكمت عليهم بالإعدام، ونُفِّذ الحكم فيهم خلال أيام. لم يكن لهذه الحملة تأثير كبير في تغيير موقف المعارضة تجاه الحكومة العراقية، ولكنها فعلياً أضعفت معنويات المعارضة وأرعبتها.

حوَّل نوري السعيد بعد ذلك اهتمامه إلىٰ المسألة الملحّة، مسألة الانفكاك من فلسطين. وقد حاول في شهر كانون الثاني (يناير)، ولمدة قصيرة، أن يحصل على موافقة العرب والدول الكبرى على خطة من أربع نقاط، تبقى بموجبها القدس تحت الحكم العربي، وتكون إسرائيل منزوعة السلاح وحدودها بحراسة من الأُمم المتّحدة، ويعود جميع اللاجئين إلىٰ ديارهم ويوضع ميناء حيفا تحت إدارة دولية. وإضافة إلىٰ استحالة جعل هذه الخطة مقبولة حتى بالحد الأدنى لإسرائيل، فقد تأكّد رفضها من قبل الدول العربية من خلال ما بدا اعترافاً منها بتقسيم فلسطين بين إسرائيل وشرق الأردن. كما أن الدول الكبرى لم تظهر اهتماماً باقتراحات كان جلياً أنّها غير مقبولة من الأطراف الرئيسية المعنية بها[41].

من الصعب معرفة هل كان نوري السعيد يريد أن تحمل هذه المقترحات على محمل الجد. ونظراً لمحدودية الخيارات لانتهاج سياسة عملية في هذه المرحلة، كان الإغراء طاغياً بالعودة إلىٰ ساحة السياسة الرمزية التي كانت الأهمية فيها للمظهر. وكان نوري السعيد وغيره قد عرفوا أنّه لا يوجد حل

(41) مكتب السجلات العامة، المملكة المتحدة، ماك (بغداد) إلىٰ بيفن، 17 أيار (مايو) 1949، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 75129/ E6601.

عسكري للمشكلة الفلسطينية. كما أنَّه لم يكن في مقدرة الدول العربية أن تحقّق نجاحاً كبيراً ضد ذلك النوع من التأييد الدبلوماسي الذي تحظى به إسرائيل. كان نوري السعيد يتحدَّث من حين إلىٰ آخر عن العقوبات الاقتصادية باعتبارها على أقل تقدير وسيلة للضغط على إسرائيل، إذا لم تكن وسيلة لتقويض وجودها ذاته ـ وكان الجانب الذي يجري التركيز عليه يتوقّف على نوع الجهة التي يخاطبها. وهو بصورة خاصة، قاوم الضغط البريطاني لإعادة فتح أنبوب النفط الذي يغذّي مصفاة حيفا، والذي كانت الحكومة العراقية أقفلته في شهر نيسان (أبريل) 1948. لكن إلىٰ جانب مقاطعة إسرائيل ذاتها تجارياً لم تكن الدول العربية تملك إلاَّ القليل من التأثير في هذا الشأن أيضاً[42].

اتّخذ نوري السعيد أيضاً عدداً من الإجراءات التي قُصد منها أن يوحي لجماهير العراق عامة، وللعالم العربي بأسره أن سلوك الحكومة العراقية طوال القضية الفلسطينيَّة كان يتصف بالصدقية. ففي شهر شباط (فبراير) 1948، وكما ذكرنا في مطلع هذا الفصل، شكّل نوري السعيد لجنة تحقيق برلمانية للنظر في مجرى الأحداث التي أدَّت إلىٰ الحرب والهزيمة في فلسطين. وفي مواجهة ضم الضفَّة الغربيّة من قِبل الملك عبد الله على أساس الأمر الواقع، عقب مؤتمر أريحا الذي انعقد في كانون الأول (ديسمبر) 1948، ظلت الحكومة العراقية غير ملتزمة بموقف محدّد. كان اعترافها الرسمي بحكومة عموم فلسطين لا يزال قائماً، ولكن نوري السعيد كان يعلم أن هذه الحكومة لن تلبث أن تؤول إلىٰ الزوال، وبالتالي يتبع زوالها الاعتراف بالمكاسب التي حقّقها الملك عبد الله. في تلك الأثناء حرص على إبقاء مسافة بين العراق وشرق الأردن، ونصح الوصي على العرش بأن يحافظ هو أيضاً على مسافة بينه وبين الهاشميين في شرق الأردن. وكان تحقيق هذا الأمر سهلاً نسبياً. فالوصي على العرش ذاته

(42) وندواي «العلاقات الإنكليزية ـ العراقية» ص 141 ـ 47.

كان آنذاك أقل توقاً إلىٰ أن يرتبط بمجرى الأحداث في فلسطين. كان أشد اهتماماً بالتطورات في سورية، وخاصة بعد الانقلاب الذي نفَّذه الزعيم حسني الزعيم في آذار (مارس) 1949[43].

استمر نوري السعيد في اتخاذ موقف علني لا يلين تجاه يهود العراق والحركة الصهيونية. وفي إحدى المراحل اقترح إمكانية إجراء تبادل بين سكّان العراق اليهود وعدد مماثل من اللاجئين العرب الفلسطينيين ـ مع استخدام ممتلكات اليهود لتعويض الفلسطينيين عما فقدوه في فلسطين. في تلك الأثناء اكتشفت أجهزة الأمن العراقية شبكة صهيونية في العراق كانت تساعد اليهود العراقيين على الهجرة إلىٰ إسرائيل. وهذا الاكتشاف بدوره أدَّى إلىٰ اعتقالات واسعة في أوساط الجالية اليهودية وإلىٰ ازدياد الريبة بهم، وعملياً إلىٰ حظر استخدام الشبان اليهود في الدولة وفي المهن، الأمر الذي عزّز لدى كثيرين الانطباع بأنّه لم يعد لهم مستقبل في العراق[44]. كان نوري السعيد بين الحين والآخر يؤكّد أنه لا يرغب في التمييز ضد اليهود، ولكن أعمال حكومته كانت تكذب أقواله.

ويبدو أن السياسة الرمزية كانت في المقدمة عندما اتّخذ نوري السعيد قراراً بألاّ يكون للعراق أي دور في محادثات الهدنة في رودس. وبدا أن رفض الاعتراف بإسرائيل كجهة محاورة أو التزام العراق بتوقيع هدنة مع إسرائيل قد وضع العراق في الصف الأكثر تعنتاً. وقد قال فاضل الجمالي، وزير الخارجية

---

(43) باتريك سيل، «الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 ـ 1958» «The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics 1945-1958» (لـنـدن ـ 1986) ص ص: 73 ـ 83. ماتيو اليوت «العراق المستقل: النظام الملكي والنفوذ البريطاني 1941 ـ 1958» «Independent Iraq: The Monarchy and British Influence 1941-1958» (لندن ـ 1996) ص 75 ـ 79.

(44) غات «الخروج اليهودي» ص ص: 51 ـ 67، إيلي كدوري «الانفصام بين المسلمين واليهود في العراق» في كتاب م. ر. كوهين وأ. ر. يودوفيتش «اليهود بين العرب: الاتصالات والحدود» (برنستون، نيوجيرسي 1989) ص 21 ـ 63.

في حكومة نوري السعيد، أن العراق سيقبل الاتفاقات التي تتوصّل إليها الدول العربية الأربع المجاورة لإسرائيل، ولكنه لن يكون طرفاً في هذه العملية بالرغم من أن قواته لا تزال تجاه قوّات إسرائيل على امتداد جزء هام من حدود إسرائيل. وكان واضحاً أنّه لم تكن لدى العراق نيّة استخدام هذه القوّات لشنّ أية مبادرة عسكرية ضد إسرائيل، ثم إن الحكومة العراقية أعلنت في شهر شباط (فبراير) أنّها عازمة على سحب قوّة الحملة العراقيّة.

عند بلوغ هذه المرحلة، كانت مصر، وسورية، ولبنان جميعها تفاوض لعقد اتفاقيات هدنة مع إسرائيل. كان الأردن أيضاً معنياً بمفاوضات الهدنة، ولكنه لم يكن يستطيع التفاوض نيابة عن العراق. وقد توصّل الأردن إلىٰ اتفاق مع الحكومة العراقية يقضي بأن يبدأ الجيش الأردني تسلّم المواقع التي تحتلّها قوة الحملة العراقية في شهر آذار (مارس). بيد أن امتناع العراق عن التفاوض مباشرة مع إسرائيل كان يعني أن بإمكان إسرائيل أن تمارس المزيد من الضغط بمجرد رفضها الاعتراف بأي اتفاق بين العراق والأردن، الأمر الذي يخلق احتمال أن تحتل إسرائيل الأراضي التي تخليها القوّات العراقية. لقد استخدمت إسرائيل وسيلة الضغط هذه لغرض ما، وفي نهاية الأمر وافقت على قبول تسليم مواقع القوات العراقية إلىٰ الجيش الأردني إذا سمح لإسرائيل أن تحتل شريطاً بعمق 2 ـ 3 كيلومترات على امتداد كامل الجبهة التي بين إسرائيل والقوات العراقية والتي يبلغ طولها 180 كيلومتراً. ولم يكن الأردن في وضع يمكنه من الرفض، وكان واضحاً أن العراقيين لن يعقّدوا الأمر. ونتيجة لذلك، وقّع الأردن اتفاقية هدنة مع إسرائيل في الثالث من نيسان (أبريل)، وفي الثاني عشر من الشهر نفسه أكمل الجيش الأردني تسلّمه من قوة الحملة العراقية. إن تصميم العراق على عدم الظهور بمظهر المتعامل مباشرة مع العدو الصهيوني، أعطى بالنتيجة إسرائيل مساحة إضافية من الأرض تبلغ أربعمئة كيلومتر مربع أو نحو ذلك[45].

(45) غلوب «جندي مع العرب» ص 227 ـ 37، شليم «سياسة التقسيم» ص 288 ـ 89، ايبل «النزاع الفلسطيني» ص192.

بالمعنى الرمزي، كان شعور الحكومة العراقية أن هذه الوقفة هامّة. غير أن هذه الوقفة لم تفعل سوى القليل لتقوية الوضع المادي للجيش الأردني، كما أنّها كانت بوضوح كارثية بالنسبة للقرويين الفلسطينيين الذين وجدوا فجأة أراضيهم محتلّة ليس من قِبل جنود عراقيين، بل من قِبل دولة إسرائيل. كان نوري السعيد يعرف الأخطار السياسية التي تنشأ عن عودة جيش قلّما شارك في عمل حربي، وبالتالي أسهم في الهزيمة الكبرى. وبناء على ذلك جرى سحب قوة الحملة العراقية من الضفَّة الغربيّة بسرعة، ولكن لم يسمح لها بالعودة إلىٰ العراق ذاته إلاَّ في مجموعات على مراحل وعلى مدى أربعة شهور. ومع حلول شهر آب (أغسطس) كان الجنود جميعهم قد عادوا إلىٰ العراق ونجح نوري السعيد في تحاشي وقوع اشتباكات خطيرة بين ضبّاط من قوة الحملة العراقية وجنود من الجيش الأردني كانوا في نظر كثيرين ليسوا سوى عملاء للبريطانيين. ونجح نوري السعيد ووزير دفاعه أيضاً في تجنّب أية مضاعفات مباشرة بشكل محاولة انقلاب أَو تمرّد من قِبل سلك الضبّاط، وجرى إعفاء رواتب عسكريي الجيش من الحسومات العامة من الرواتب التي كانت مفروضة آنذاك، كما أن الضبّاط الذين عُرف عنهم أنّهم معارضون جرى نقلهم إلىٰ مواقع في أنحاء البلد بعيداً عن قطعاتهم وأصدقائهم[46].

الخلاصة

إن الأحداث التي أحاطت بسنة 1948 توضح التباعد بين الجانب الكلامي والجانب المادي للعمل السياسي العراقي. فالأقوال الراديكالية قلما تتبعها أعمال في مثل دراماتيكية أَو قوة ما توحي به اللغة المستخدمة. وحتى نشر قوات عسكرية كبيرة من قِبل الدولة العراقية يمكن النظر إليه من ناحية على أنه

(46) مكتب السجلات العامة، المملكة التحدة، الملحق العسكري البريطاني (بغداد) إلىٰ ماك، تقرير عن الجيش العراقي للعام 1949، تاريخ 27 شباط (فبراير) 1950، وزارة الخارجية البريطانية 371/ 82450.

استراتيجيَّة للسيطرة على الوضع، ومن ناحية أخرى كعرض مسرحي، أكثر من كونه محاولة ذات قوة مادية لمنع قيام دولة إسرائيل. والفكرة المثالية لقيام دولة فلسطينيَّة عربية مستقلّة التي كانت الحكومات العراقية المتعاقبة قد تعهدت بمساندتها، كان يطغى عليها في الواقع الخوف من النتائج المترتبة على قيام دولة فلسطينيَّة يسيطر عليها نظام حكم معاد للهاشميين. هذه الإمكانية كان لها تأثير قوي على الطُّرق التي اتُّبعت في الاستخدام الفعلي لموارد الدولة العراقية. ولم يكن هذا هو التأثير الوحيد الذي فعل فعله، ولكن كان ذا مفعول كبير لنشر وجهة النظر ضمن العراق وفي المنطقة عامة، بأن الأسرة الهاشمية، سواء في العراق وفي شرق الأردن، تتحمّل مسؤولية الإخفاق في قيام دولة فلسطينيَّة مستقلّة في سنة 1948.

بيد أن هذا التطور كان رجال الدولة العراقيون من أمثال نوري السعيد، يدركونه تمام الإدراك. وهؤلاء لم ينفِّذوا السياسات التي وَقَع عليها اختيارهم بسبب جهلهم للبدائل أَو بسبب استهانتهم بردود الفعل التي يمكن أن تثيرها سياساتهم. بل على العكس، كان ثمة دليل واضح طوال تلك المدة على أن العراقيين من الطراز القديم كانوا حسّاسين، أحياناً كانوا مبالغين في حساسيتهم، إزاء الأخطار التي يواجهونها، والتي كانت القضية الفلسطينيَّة وتأثيرها المهلك، مجرد عنصر واحد من عناصر هذه الحساسية. وتعاملهم مع هذه القضية، كما ظهر من خلال أحداث 1946 ـ 49، يجب أن يُنظر إليه في سياق انشغالهم بالمطالب المتناقضة للدولة التي كانوا يسعون إِلىٰ إدارتها والسيطرة عليها.

يمكن طرح الحجّة، في هذا الصدد، بالقول أنهم اجتازوا هيجان تلك السنوات بنجاح نسبي. إن أساليبهم في التحكّم بالأمور، وفي التعاون، وفي أعمال القمع الانتقائية، واستخدامهم أسلوب الوصاية على الغير، وفهمهم للقوى الإقليمية المحرّكة، إضافة إِلىٰ الأهمية التي أولوها «لقوة العراق منفرداً» الرمزية، قد خدمت أغراضهم بصورة جيدة. كانت هناك، بطبيعة الحال، بوادر

تمرّد في أواسط ضباط القوات المسلّحة وكان هناك انتقاد أشد من قبل أوساط أخرى في المجتمع السياسي العراقي. غير أن هذه الأمور عزيت في أكثر الأحيان إلىٰ النقد الاجتماعي الأعم وإلىٰ المعارضة التي كانت تغذي قضايا أكبر شأناً من مجرد الاستياء من السياسات غير الثابتة التي كان يتبعها النظام الملكي تجاه فلسطين.

ولذلك، فإن الإطاحة بالنظام الملكي في سنة 1958 لم يكن نتيجة مباشرة وخالية من التعقيد لسنة 1948، رغم أن تلك النتيجة برزت بروزاً شديداً في محاولات تبرئة الذات من قبل بعض ضبّاط الجيش الذين كان لهم ضلع في تلك الأحداث. ومن الواضح أن نوري السعيد وزملاءه كانوا مدركين للخطر، إذ إن الأحداث التي أعقبت سنة 1948 والتي وقعت في سورية ومصر كان من شأنها أن تشكّل تنبيهاً ذا أثر قوي. إن جزءاً من خطيئتهم قد يكون أنّهم، بعد أن نجحوا في إجهاض العواقب قصيرة المدى للاشمئزاز من سلوك القيادة العراقية، استهانوا ربما ببعض المضاعفات ذات المدى الطويل. هذه المضاعفات لم تنبثق من الحرب ذاتها، بل من القوى المتعددة والمتنافرة العاملة في جهاز الحكم العراقي ـ والتي كانت قد كيّفت سياسات الحكومة العراقية تجاه فلسطين في سنة 1948، تماماً كما ستفعل بالنسبة لقضايا أخرى في الخمسينات من القرن العشرين.

ولذلك، فإن دور العراق في الأحداث التي أحاطت بسنة 1948، مثير للاهتمام لعدد من الأسباب. فهو يسلّط ضوءاً خاصاً، تولّده التوترات في السياسة العراقية، على المسار التاريخي للأحداث. وهو إذ يفعل ذلك، فإنه يضع موضع التساؤل افتراضات عما كان يفعله العراق وما كان زعماؤه ينشدون تحقيقه في سنة 1948. وهذا الدور يمكن أن يخبرنا الكثير حول مركزية الروايات المتضاربة للعمل السياسي العراقي، ومنطق هذه الروايات، والقوى المتضاربة في أكثر الأحيان، والمرتبطة بها. ولذلك، فإن العراق باعتباره بلداً خلقته

بريطانيا، ولا يزال مرتبطاً بطُرق مختلفة بواقع القوة البريطانية، قد فرض قيوداً على الدولة كلاعب وساعد في تكييف العالم المتخيل الذي كانت تعمل فيه حكومات الدولة. وتساوياً مع ذلك، لم يكن الجانب الهاشمي والجانب العربي في تاريخ العراق السياسي، مجرد ركنين متخيلين متينين، بل كانت لهما تأثيراتهما المادية على أشكال التفاعل بين العراق والدول العربية الأخرى. وفي الوقت ذاته، كانت هاتان العلامتان المختلف عليهما إلىٰ الهوية. بما تنطويان عليه من قواعد اجتماعية وسياسية، تصبغان العلاقات الأهلية ضمن العراق وكان بإمكانهما أن يتسبَّبا بتفاقم هذه العلاقات، وأن تؤثِّرا على المراتب المتسلسلة للنظام السياسي العراقي.

في هذا الصدد بالذات اشتد وعي الأشخاص المسؤولين عن إدارة سياسة العراق الخارجية والسياسة الدفاعية، للمواقف المتبدلة من النظام الحاكم، بعد أن تجذّرت جمهرة السياسيين المتنامية بأفكار جديدة واحتمالات جديدة لإحداث اضطراب اجتماعي وإصلاح اجتماعي. إن الانشغال بمسائل النظام جعلت هؤلاء المسؤولين يشدِّدون على أشكال من التضامن الأهلي وإعطاء تعهدات تبين لهم فيما بعد أنّه يصعب عليهم الوفاء بها من الناحية العملية. وهذا أيضاً ما جعلهم يزيدون من اعتمادهم على القوات المسلحة كأداة من شأنها أن تضمن لهم مواقعهم بالرغم من الاضطرابات الاجتماعية وتدني الصدقية. في تلك الحالة، تأكد أن افتراضهم القدرة على الإمساك بالسيطرة الشاملة على الأمور، هو افتراض خاطىء إلىٰ حد مميت.

لم تكن أحداث سنة 1948 هي التي ولّدت هذا الضعف. بل كانت هذه الأحداث أعراض للطريقة التي فعلت فعلها في العمل السياسي العراقي. إن سنة 1948 اتخذ في نظر البعض في العراق أهمية القداسة ـ ولو أنه، نظراً لطابع الإبهام الذي ميّز هذه الأهمية، لا يعرف على وجه التأكيد هل كان السبب هو النكبة الفلسطينيَّة أم أحداث الوثبة. مع ذلك، عندما يقترن ذلك بإخفاقات

النظام القديم الملحوظة الأخرى، ينظر إلىٰ الإخفاق المنظور في فلسطين باعتباره أحد عيوب نخبة تنازلت عن حقّها في السيطرة على الدولة العراقية. وهذا لم يغيّر الطبيعة التعددية للدولة العراقية، ولكنه أظهر أن ثمة حاجة لمزيد من البراعة والقسوة من أجل التعامل مع أوجهها القابلة مستقبلاً للتناقض ـ وهذا درس لم يفت حكّام العراق اللاحقين.

obeikandl.com